

البنية التحتية والبيئة

يُشكل التنسيق بين السياسات المتعلقة بالبنية التحتية والسياسات البيئية جزءاً من الالتزام التام لحكومة أبوظبي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مستدام وبشكل يضمن تحقيق أعلى مستويات السلامة للمجتمع والحماية للبيئة الطبيعية.

وتتضمن السياسات التي يستعرضها هذا القسم:

050 التخطيط العمراني في أبوظبي

052 النقل

057 البيئة والصحة والسلامة

061 شؤون البلديات

065 خدمات الشرطة والطوارئ

التخطيط العمراني في أبوظبي إدارة التطوير العمراني في الإمارة

الهدف

تشهد إمارة أبوظبي في المرحلة الحالية توسعات عمرانية واقتصادية سريعة، يتوقع لها أن تستمر في المستقبل المنظور. ومع نمو الاقتصاد المحلي، فإن حكومة أبوظبي ملتزمة بالمحافظة على التقاليد الثقافية للإمارة وعلى الموجودات الطبيعية فيها، كما أن الحكومة ملتزمة بإدارة أنشطة التطوير العمراني بصفة مسؤولة. ولتحقيق هذا الهدف، فإن المجلس التنفيذي يعمل حالياً على صياغة سياسة شاملة للتخطيط العمراني تستند إلى رؤية واضحة بشأن البيئة العمرانية للإمارة وتمتد لمدة 52 سنة. وقد بلغت جهود المجلس على هذا الصعيد مراحل متقدمة.

وتتطلع حكومة أبوظبي إلى تحقيق هدفين رئيسيين من خلال تطوير وتطبيق سياسة التخطيط العمراني:

1. إيجاد بيئة عمرانية جذابة ومستدامة وملائمة للعيش - على أن تخضع لإدارة فاعلة تضمن توافر مختلف أشكال البنى التحتية والخدمات الضرورية بصفة منتظمة وفي الأوقات المناسبة.
2. التأكد من توفير بيئة ملائمة لكافة الثقافات، مع المحافظة على التقاليد والثقافة المحلية الغنية.

المساهمة في رؤية أبوظبي

إن إطلاق استراتيجية فاعلة وطويلة الأمد للتخطيط والتطوير العمراني في أبوظبي سوف يساهم في تحقيق الرؤية الطموحة للإمارة من خلال دعم التوسع الاقتصادي المستمر، وإتاحة القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان، إضافة إلى تطوير المشاريع المميزة التي سوف تجذب اهتماماً عالمياً.

وحتى تتمكن أبوظبي من مواصلة مسيرتها نحو التحول إلى وجهة عالمية للأعمال والسياحة، فإنه من الضروري توافر بيئة عمرانية تتسم بتصميم رفيع، وتتم إدارتها بأعلى درجات الكفاءة الممكنة. ويعد وجود مرافق تجارية ذات معايير عالمية وبنى تحتية استراتيجية يسهل الوصول إليها واستخدامها - ضمن بيئة جذابة وملائمة للعيش - مطلباً أساسياً من متطلبات تحقيق هذه الرؤية.

موجهات السياسة

ترتكز الجهود القائمة حالياً فيما يتعلق بتطوير استراتيجية طويلة الأمد وإطار فاعل للتخطيط العمراني في أبوظبي إلى مجموعة من التوجهات الديموغرافية والاقتصادية. وتضم هذه التوجهات:

- التوسع المستمر لاقتصاد أبوظبي، الذي توجهه السياسات الحكومية الهادفة والدور المتنامي للقطاع الخاص، بما سيؤدي إلى إحداث تحسينات ملحوظة ضمن مجموعة واسعة من الصناعات الجديدة والقائمة. وسوف يجلب ذلك اهتماماً عالمياً كبيراً بالإمارة كوجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنه سيزيد من معدلات تدفق الأيدي العاملة والسكان إلى أبوظبي
- النمو المتسارع في أعداد السكان، الذي يقوده ويوجهه التوسع والتنوع المستمران على الصعيد الاقتصادي. ومن المتوقع أن تزداد معدلات نمو القوى العاملة على نحو يسمح بتوفير الموارد البشرية اللازمة لتحقيق الرؤية الاقتصادية الطموحة للإمارة
- التشريعات العقارية المتطورة، التي تهدف إلى إتاحة حوافز جديدة لمشاريع التطوير العقاري في أبوظبي وإيجاد اهتمام غير مسبوق بقطاع العقارات في الإمارة
- الاستثمارات الأجنبية الضخمة، ضمن قطاعات الصناعة والسياحة والعقارات والتي تولد نمواً سريعاً في أعداد المشاريع العمرانية والصناعية الجاري تنفيذها أو التخطيط لها
- المشاريع الإنشائية الكبرى، التي يخطط لها مطورو العقارات من القطاع الخاص في الإمارة. ومع أن التخطيط العمراني كان يندرج تقليدياً ضمن نطاق مسؤولية البلديات، إلا أن الضخامة التي بدأت تتسم بها مشاريع التطوير العقاري في الآونة الأخيرة تستلزم مساندة إضافية من قبل الحكومة في أبوظبي، وذلك على أعلى المستويات. وحيث أن عدداً من المشاريع المهمة ما يزال في طور التخطيط، فيكون من الضروري التحرك الآن من أجل صياغة إطار عمل شامل للتخطيط العمراني، يضمن حماية مختلف العناصر البيئية الطبيعية والمادية في الإمارة خلال مرحلة من التوسع العمراني السريع.

الاستراتيجية

إعداد الدراسات اللازمة لمعدلات الطلب المتوقعة على العقارات

يسعى المجلس التنفيذي حالياً إلى إعداد مجموعة من الدراسات الاقتصادية والثقافية والتنظيمية بغرض التوصل إلى فهم مبني على أسس دقيقة للطلب المتزايد على أنشطة التطوير العمراني في أبوظبي، ومن ثم تحديد أفضل السبل لإدارتها. وسوف تسمح هذه الدراسات معدلات النمو ضمن كل قطاع من قطاعات اقتصاد

تعزيز قنوات التواصل بين حكومة أبوظبي وقطاع التطوير العقاري الخاص في الإمارة

يتعين على القطاعين العام والخاص العمل معاً لتحقيق رؤية حكومة أبوظبي فيما يتعلق بالتخطيط العمراني. ولتسهيل هذا التعاون، فإن الحكومة ستضع المقترحات التأسيسية والتنظيمية المناسبة لضمان قيام حوار متبادل ومستمر بين الحكومة والقطاع العقاري الخاص في أبوظبي.

التنسيق

سوف يعتمد تطوير سياسات التخطيط العمراني وتنفيذها بالكفاءة المطلوبة على التنسيق بين الجهات العامة والخاصة التالية:

- دائرة الشؤون البلدية، التي تتولى المسؤولية حيال معظم القرارات المتعلقة بالتخطيط العمراني
- جهاز الشؤون التنفيذية، والذي كُلف بمهمة الإشراف على مبادرة التخطيط العمراني والتي تضم خطة شاملة ومجموعة من الاقتراحات التنظيمية والتأسيسية في الإمارة
- هيئة أبوظبي للسياحة، وبخاصة شركة التطوير والاستثمار السياحي، التي تعكف على تطوير مشاريع ومواقع مهمة للجذب السياحي في الإمارة. فعلى سبيل المثال، تشرف شركة التطوير والاستثمار السياحي في الوقت الراهن على مشروع جزيرة السعديات - وهو مشروع رائد يتوقع أن يحوّل الجزيرة إلى مقصد للسياح من مختلف أرجاء العالم
- دائرة النقل، وذلك للتأكد من تنسيق القرارات المتعلقة بالتخطيط العمراني والقرارات المتعلقة بقضايا النقل، إضافة إلى التأكد من أن المشاريع العمرانية والصناعية الجديدة تحظى بالتغطية اللازمة من قبل وسائل النقل في الإمارة
- هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، وذلك للتأكد من أن القرارات المتعلقة بالتخطيط العمراني تأخذ بعين الاعتبار المواقع التاريخية والثقافية وسبل المحافظة عليها. ومن الضروري نشر الوعي تجاه طبيعة العمل الذي تقوم به الهيئة بالتعاون مع منظمة اليونسكو، نظراً للدور المهم الذي يمكن أن يؤديه ذلك لضمان أن المشاريع العمرانية لن تتسبب في تهديد المعالم التاريخية التي تتمتع بها الإمارة. وتؤكد الاكتشافات الأخيرة لمواقع أثرية في جزيرة السعديات على أهمية حصر المعالم التاريخية المحتملة خلال مرحلة التخطيط لأي مشروع عمراني
- مطورو العقارات من القطاع الخاص، وذلك للتأكد من توافق خططهم مع الرؤية الحكومية للإمارة خلال الـ 25 سنة المقبلة، ومن أن الحكومة على علم بمختلف المشاريع التي يجري تنفيذها أو التخطيط لها.

الإمارة الذي يشهد تسارعاً في عملية التنوع الاقتصادي، كما أنها ستجعل بالإمكان تتبع النمو السكاني واستشراف توجهاته المستقبلية، إضافة إلى تقييم الأثر المحتمل لتلك التوجهات على الاحتياجات المتعلقة بالتخطيط العمراني. علاوة على ذلك، سوف تقوم الحكومة بتقييم الوضع الحالي للبنية التحتية في الإمارة وبصياغة تصور واضح حيال الاحتياجات المستقبلية من البنية التحتية. وبناء على هذه الدراسات ستتمكن حكومة أبوظبي من الوصول إلى فهم دقيق للطلب على مشاريع التطوير العمراني ومرافق البنية التحتية خلال فترة العشر سنوات المقبلة، واتخاذ القرارات حيال قضايا التخطيط العمراني وفقاً لذلك.

وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإن الحكومة بصدد إجراء دراسات أخرى لتحديد الهياكل التنظيمية الأنسب فيما يتعلق باستحداث جهاز خاص للإشراف على سياسات التخطيط العمراني في المستقبل.

إعداد رؤية حيال التخطيط العمراني في أبوظبي خلال الـ 25 سنة المقبلة

بالاعتماد على النتائج التي ستسفر عنها الدراسات المذكورة آنفاً، وعلى الاستشارات المقدمة من أصحاب الخبرة الدولية في مجال التخطيط العمراني، سوف يقوم المجلس التنفيذي بإعداد رؤية شاملة للتخطيط العمراني في أبوظبي خلال الـ 25 سنة المقبلة - كما سيتم نشر هذه الرؤية بغرض التعريف بها. وسوف تمثل الرؤية لمستقبل البيئة المادية لأبوظبي قاعدة لانطلاق جهود حثيثة لوضع إطار عمل دقيق للتخطيط العمراني في الإمارة وتنفيذه. وبالتأكيد فإن ضمان الاستمرارية لكل مشروع من المشاريع العمرانية على حدة وللبيئة العمرانية بأكملها، سوف يشكل محوراً أساسياً لهذه الخطط.

وسوف يكون من شأن إطار العمل الذي سيتم تنبيهه في مجال التخطيط العمراني أن يضمن انسجام كافة المشاريع المستقبلية مع الرؤية حيال التخطيط العمراني في أبوظبي ويسهم في تحقيقها. ومن المتوقع أن يقوم المجلس التنفيذي في أبوظبي بنشر هذه الخطط خلال منتصف العام 2007.

توفير بيئة عمرانية تجمع على نحو منسجم بين الثقافات العالمية والتقاليد المحلية العريقة

في ضوء نتائج الدراسات سالفة الذكر، سوف يسعى المجلس التنفيذي أيضاً للتأكد من أن البيئة العمرانية في أبوظبي تجمع على نحو منسجم الثقافات العالمية والثقافة المحلية، مع المحافظة على منظومة التقاليد العريقة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إنشاء هيكل تنظيمي فاعل لتطوير سياسات التخطيط العمراني في أبوظبي وتنفيذها

تحرص حكومة أبوظبي على إنشاء هياكل تنظيمية ملائمة، وذلك على عدد من المستويات، لتسهيل التطبيق الفاعل مستقبلاً فيما يتعلق بإطار العمل للتخطيط العمراني.

النقل شبكة مستدامة لدعم التطوير الاقتصادي

الهدف

سواء كان هناك مصنعاً جديداً يحتاج إلى نقل منتجاته إلى السوق، أو موظفاً يريد الذهاب إلى عمله في الصباح، أو سائحاً يسعى للاستمتاع بالهواء النقي على شاطئ البحر، فإن وجود نظام نقل فاعل - جرى التخطيط له على نحو كافٍ - يُعد أمراً لا غنى عنه من أجل تلبية هذه الاحتياجات المتنوعة.

إن تحقيق الرؤية الاقتصادية الشاملة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، يتطلب وجود شبكة نقل حديثة ومتطورة لنقل الأفراد والبضائع والسلع إلى مختلف أنحاء الإمارة، وذلك على نحو يضمن تحسين جودة الحياة للسكان وأصحاب الأعمال والزوار على حد سواء.

وينبغي أن تسعى السياسات المتعلقة بقطاع النقل - والتي تتناول الطرق والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجماعي والسفر بالطائرات وغير ذلك - إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إنشاء نظام للنقل ينسجم وأفضل المعايير العالمية، وذلك لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الطموحات الاجتماعية والاقتصادية لأبوظبي، ولتلبية الاحتياجات المستقبلية للإمارة.
2. توزيع المسؤوليات على نحو واضح وملائم بين مختلف الجهات العامة والخاصة التي تؤدي أدواراً مباشرة في مجالات توفير خدمات النقل في أبوظبي والإشراف عليها وإدارتها.
3. تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص للتأكد من أن القرارات المتعلقة بقطاع النقل توفر الدعم للمشاريع العقارية والصناعية في المناطق الأخرى وتؤثر فيها بصفة إيجابية.
4. إعداد هيكل تنظيمي ملائم لدائرة النقل بحيث تتمكن من تحقيق الرؤية حيال قطاع النقل في الإمارة بأعلى درجات الفاعلية والكفاءة الممكنة.

وفي السابق كان يتم تولي المسؤوليات المتعلقة بقطاع النقل من قبل عدة جهات رئيسية محلية واتحادية، منها: الهيئة العامة للطيران المدني ودائرة الطيران المدني ودائرة الشؤون البلدية ودائرة الموانئ البحرية.

إن إنشاء دائرة جديدة للنقل سيجعل بالإمكان تغطية قطاع النقل بمختلف جوانبه من قبل جهة واحدة، وسيؤدي إلى تحقيق التنسيق التام فيما يتعلق بالتخطيط لسياسات النقل وتطويرها.

المساهمة في رؤية أبوظبي

يُعد وجود نظام حديث للنقل - جرى التخطيط له بعناية فائقة - مطلباً أساسياً لتحقيق النمو والتنوع المستمرين ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية في الإمارة. وقد كلف المجلس التنفيذي دائرة النقل بالسعي لتحقيق الأهداف المنشودة لقطاع النقل استناداً إلى ركائز العمل الأساسية المعلنة من قبل المجلس، بما في ذلك التركيز على الخصخصة والكلفة الاقتصادية والمعايير الدولية والتوطين، إضافة إلى رفع مستوى المساءلة ضمن بيئة تنظيمية تتسم بالشفافية.

موجّهات السياسة

تتمثل القوى الدافعة لقرارات وسياسات النقل طويلة الأمد في جملة متنوعة من الفرص والتوجهات والتحديات، وذلك عبر مجموعة من المجالات:

1. توجد لدى إمارة أبوظبي خطط طموحة لتنويع اقتصادها وجذب ثلاثة ملايين سائح في العام مع حلول العام 2015.
2. يجري حالياً في أبوظبي تطوير بنية تحتية صناعية واسعة النطاق، تشمل على موانئ ومناطق صناعية ضخمة. وينبغي أن تستجيب جهود التخطيط ضمن قطاع النقل إلى هذه التطورات بما يضمن تحقيق أعلى درجات الفائدة من البنية التحتية الاستراتيجية، إضافة إلى تعزيز قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي.
3. من شأن التخطيط طويل الأمد ضمن قطاع النقل المحافظة على جودة الحياة في أبوظبي، بل وتحسينها مع نمو أعداد السكان في الإمارة. وتُعد شبكات الطرق الآمنة والواسعة التغطية، إضافة إلى وسائل النقل العام الفاعلة، متطلبات أساسية لتحقيق ذلك.
4. تحظى الاعتبارات البيئية بدرجة عالية من الأهمية فيما يتعلق بالتخطيط لقطاع النقل في أبوظبي. وتأتي في مقدمة هذه الاعتبارات ضرورة حماية الثروات الطبيعية للإمارة، والحد من انبعاثات عوادم السيارات، واستكشاف خيارات الطاقة البديلة.
5. سوف يترتب على تسارع وتيرة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، ازدياداً في الطلب على البنية التحتية في مجال النقل، مما يهدد الطريق للبلدان ذات البنى التحتية المتطورة لتعزيز مكانتها كمراكز إقليمية لتصنيع المنتجات وتوزيعها في مختلف أنحاء المنطقة.

الاستراتيجية

استجابة للرؤية والموجهات المبينة أعلاه، سوف تشمل سياسات النقل في أبوظبي على العناصر والمكونات التالية:

1. تعزيز الهيكل التنظيمي لدائرة النقل

تشهد دائرة النقل - بعد ان تم دمج عدد من الهيئات في إطارها - تغييرات داخلية واسعة النطاق للتأكد من قدرة هيكلها التنظيمي والتشغيلي على إدارة كافة الأنشطة التابعة لها بشكل يحقق أهداف حكومة أبوظبي.

وتمثل دائرة النقل المثال الأول للمنهج الحديث في إدارة القطاع العام الذي سوف يتم تطبيقه عبر كافة الهيئات والدوائر الحكومية مع مرور الوقت. ويهدف هذا المنهج الجديد إلى توفير الخدمات العامة بدرجة أعلى من الكفاءة، إضافة إلى ضمان وجود مستويات أفضل من الشفافية والمساءلة للجهات المحلية والدولية ذات الصلة. وبذلك فإن الهيكل التنظيمي المتطور الذي سيتوافر لدائرة النقل، سيكون بمثابة تجربة متميزة ونموذجاً مفيداً لما سيحدث ضمن مجالات أخرى عديدة.

وسوف يشتمل الهيكل التنظيمي الجديد لدائرة النقل على خمسة أقسام رئيسية. وستتولى هذه الأقسام مسؤوليات وضع السياسات والخطط الاستراتيجية وصياغة اللوائح التنظيمية والبرامج، وذلك ضمن المجالات التالية:

• الطيران

• الملاحة البحرية

• النقل العام

• السلامة على الطرقات

• إدارة شبكات الطرق الخارجية.

وستكون هذه الإدارات الخمس تابعة إدارياً لرئيس دائرة النقل، والذي سيتولى الإشراف على أعمال التنظيم والمراقبة التي ستقوم بها هذه الإدارات.

ولمساعدة رئيس الدائرة في مجالات المراقبة والمساءلة فقد تم إنشاء أذرع مختصة بما يلي:

• التخطيط المتكامل وإدارة الأداء

• التدقيق الداخلي.

2. التخطيط المتكامل وإدارة الأداء

سوف يُمكن الذراع المختص بالتخطيط المتكامل لدائرة النقل من القيام بالمهام التالية:

- تحقيق مستويات ملائمة من الدمج والتكامل بين السياسات العامة لقطاع النقل والخطط الاستراتيجية والأهداف (بناءً على المعلومات المقدمة من الأقسام ذات الصلة)
- إعداد الخطط السنوية لدائرة النقل
- تنسيق أنشطة التخطيط الاستراتيجي مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
- تزويد الأقسام بالدعم والتوجيهات اللازمة فيما يتعلق بالتخطيط وتطوير السياسات
- إجراء الدراسات والتحليلات المستندة إلى الإحصاءات.

ومن خلال الإطار الخاص بإدارة الأداء، سوف تقوم دائرة النقل بالآتي:

- إجراء تحليلات وتقييمات شاملة لأداء قطاع النقل
- جمع البيانات والإحصاءات من مختلف الأقسام ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية
- توجيه عمليات وضع مؤشرات الأداء الرئيسية واللوائح المتعلقة بها
- إعداد التقارير السنوية
- تزويد الأقسام بالدعم اللازم لتحديد الأهداف ضمن مختلف القطاعات
- تنسيق أنشطة إدارة الأداء مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي.

3. بناء القدرات في مجال التدقيق الداخلي

من خلال الذراع المختص بالتدقيق الداخلي، سوف تقوم دائرة النقل بما يلي:

- مراجعة العمليات الداخلية للتأكد من توافقها مع القوانين واللوائح التنظيمية
- مراقبة أوجه استخدام الموارد المالية من الناحيتين القانونية والمالية
- تقديم المقترحات بشأن تعديل السياسات والإجراءات
- التنسيق مع مدققي الحسابات الخارجيين
- توفير الدعم لأنشطة تقييم المخاطر ضمن مختلف الأقسام
- مراجعة مستويات الكفاءة المالية والإدارية والتشغيلية للدائرة.

4. توسعة شركة الاتحاد للطيران ومطار أبوظبي الدولي

تم تأسيس شركة الاتحاد للطيران في العام 2003 لتؤدي دوراً

التابعة له - بموقع استراتيجي في منطقة الطويلة. وسوف يتيح الميناء ذو المياه العميقة طاقة استيعابية تصل إلى 33 مليون طن من السلع والبضائع، وذلك لدى إنجاز المرحلة الأولى من مرافقه. ومع اكتمال المرحلة الثانية، سوف يكون الميناء قادراً على استيعاب نحو 80 مليون طن، فضلاً عن استيعاب كافة العمليات الحالية لميناء زايد.

وسوف يُلحق بالميناء الجديد منطقة صناعية تبلغ مساحتها 100 كيلومتر مربع. وستركز أنشطة هذه المنطقة الصناعية على المعادن الأساسية والصناعات الثقيلة والكيمواويات والتجارة والدعم اللوجستي ومواد البناء والصناعات المتوسطة والخفيفة. وسوف تضم المنطقة الصناعية أيضاً مصهراً للألمنيوم بسعة 1.2 مليون طن في السنة. وبهذا، سيشكل ميناء خليفة والمنطقة الصناعية مثلاً مهماً على التنسيق الاستراتيجي بين أنشطة النقل والأنشطة الصناعية ضمن موقع واحد يضم مرافق تلتزم بأفضل المعايير المعروفة على مستوى العالم. ومن المؤكد أن المنهج الاستراتيجي في التخطيط لميناء خليفة - سواء على صعيد الجهود المتعلقة بالتصميم أو تلك المتعلقة بالتنفيذ - سوف يحظى مستقبلاً بأقصى درجات الاهتمام من قبل العاملين في مجال التخطيط لقضايا النقل والبنى التحتية.

6. تعزيز دور وسائل النقل العام

سوف تلقى مسألة طرح خيارات جديدة للنقل الجماعي - مثل السكك الحديدية ووسائل النقل العام ذات التغطية الجغرافية الواسعة - مزيداً من الاهتمام، وذلك بمجرد الانتهاء من إعداد مخطط عمراني شامل لمدينة أبوظبي والإمارة بوجه عام. وسوف تأتي القرارات الخاصة بقطاع النقل متكاملة مع هذه الأنشطة التخطيطية الأوسع نطاقاً، وذلك لضمان وجود مستوى كاف من التنسيق بين الأنشطة المتعلقة بالخدمات والأنشطة المتعلقة بالبنى التحتية، وأيضاً لضمان أن هذه الأنشطة مجملها تستند إلى رؤية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحالية والمستقبلية للإمارة.

7. تحسين خدمات سيارات الأجرة والحافلات

تعكف دائرة النقل حالياً على تنفيذ استراتيجية لتحسين جودة الخدمات التي يقدمها قطاع سيارات الأجرة في أبوظبي، وذلك بما ينسجم مع التوقعات الحالية والمستقبلية لسكان الإمارة وزوارها. وسوف يتم أيضاً تقييم الآثار المحتملة لهذه الاستراتيجية على الطلب على وسائل النقل الأقل تكلفة، مثل الحافلات، لضمان إمكانية التخطيط لأية تغيرات في أنماط الاستهلاك وإدارتها.

تم إصدار القانون رقم 19 لعام 2006 الذي يقضي بأن تخضع خدمات سيارات الأجرة في إمارة أبوظبي لإدارة وتنظيم ومراقبة " مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة "، وهو جهة مستقلة تابعة إدارياً إلى رئيس دائرة النقل في أبوظبي.

محورياً على صعيد تحقيق الطموحات الكبيرة لأبوظبي في مجالي السياحة والأعمال؛ وهي تُعد ركيزة أساسية لسياسات النقل في الإمارة. ويقوم طيران الاتحاد حالياً بالطيران إلى أربع قارات مباشرة من أبوظبي ويتوقع أن تصل الوجهات إلى 70 وجهة بحلول العام 2010. كما تأمل الاتحاد زيادة عدد ركابها من حوالي مليون راكب في 2005، إلى قرابة 20 مليون راكب سنوياً بحلول 2018. إن نجاح توسعة القدرة الاستيعابية لطيران الاتحاد يعتبر ضرورياً لتحقيق الأهداف السياحية للحكومة وتطور أبوظبي كوجهة سياحية عالمية.

في العام 2006، انشأت الحكومة "شركة أبوظبي للمطارات"، لتتولى مسؤولية كافة المطارات بالإمارة ولتوسعة المرافق الأساسية للطيران لدعم احتياجات اقتصاد أبوظبي. وتشرف على الاحتياجات المحلية للطيران وتطوير وتنفيذ المخططات - طويلة وقصيرة المدى - المهمة للتطور في هذا القطاع.

في مايو من العام 2005، تم الإعلان عن خطط لإنشاء مطار دولي جديد في أبوظبي. وسوف يكون للمطار - والذي تُقدّر تكلفته بنحو 7 مليارات دولار أميركي - طاقة استيعابية تصل إلى 20 مليون راكب سنوياً خلال المرحلة الأولى التي يتوقع إنجازها بين العامين 2010 و 2012. وسيتم إنجاز مدرج جديد بطول 4,100 متر مع نهاية العام 2007. ولدى اكتمال المشروع بشكل كامل، سوف يكون بمقدور المطار استيعاب 50 مليون راكب في السنة، بالإضافة إلى توفير خدمات شحن لنحو 2 مليون طن من البضائع والسلع سنوياً عبر المطار الجديد.

ويجري حالياً دراسة كافة المقترحات المطروحة لربط مطار أبوظبي الدولي الجديد بالمدينة وبالوجهات السياحية المختلفة الناشئة في الإمارة.

5. إنشاء موانئ بحرية متكاملة ذات معايير عالمية

تم في العام 2005 توقيع مذكرة تفاهم بين دائرة الموانئ البحرية وشركة موانئ دبي العالمية بغرض رسم استراتيجية لتطوير ميناء زايد وإدارته. وفي وقت لاحق من العام ذاته، قام الطرفان بالتوقيع على اتفاقية لإدارة الخدمات في هذا الميناء.

وفي مارس من العام 2006، صدر المرسوم الأميري رقم 6 بشأن إنشاء شركة أبوظبي للموانئ التي أوكلت إليها مهام تطوير الموانئ في الإمارة وتملكها وإدارتها. كما تم في العام 2006 إنشاء شركة مرفأ أبوظبي، وهي شركة جديدة لتشغيل الموانئ لإدارة ميناء زايد والتنسيق مع شركة موانئ دبي بشأن اتفاقية إدارة الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم اتخاذ القرار بتحويل كافة أنشطة ميناء زايد إلى ميناء جديد - ميناء خليفة والمنطقة الصناعية

العقاري من القطاع الخاص في الإمارة، للتأكد من دقة التوقعات حيال النمو السكاني، وأيضاً لضمان أن للخطط أهدافاً ذات طابع مستدام وأن مرافق البنية التحتية للنقل يمكن تطويرها على نحو ملائم. ويجدر الانتباه إلى حقيقة أن التخطيط والتواصل غير المتكامل يمكن أن يتسبباً بأثارٍ سلبية جسيمة في المدى الطويل.

● **مخططو البنى التحتية الصناعية:** وضمن الإطار ذاته، يجب أن تتوافر لدى دائرة النقل قنوات مفتوحة للتواصل وتنسيق الجهود مع جهات القطاعين العام والخاص المعنية بتطوير البنى التحتية الصناعية الضخمة، ومن الأمثلة على تلك الجهات المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة. وسوف تحتاج البنى التحتية الصناعية إلى وجود وسائل فاعلة للنقل كي تتمكن من تلبية الطلب المتوقع على الخدمات المتعلقة بها، ويجب أن تستند القرارات حيال قضايا النقل إلى بيانات دقيقة وتقديرات موضوعية للطلب على خدمات البنى التحتية الصناعية.

● **دائرة التخطيط والاقتصاد ومجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي:** سوف يؤدي الأخذ بتصورات هاتين الجهتين ومشورتهما إلى تطوير قدرات دائرة النقل في مجال تحديد مشاريع البنية التحتية التي من شأنها تعزيز مكانة أبوظبي كوجهة للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة.

● **هيئة أبوظبي للسياحة والمنشآت السياحية الخاصة:** ينبغي أن يكون متاحاً لصناع القرار في قطاع النقل الاطلاع على استراتيجيات تطوير القطاع السياحي - بما في ذلك الأعداد المتوقعة للسياح ومواقع الأماكن السياحية وخطط مشروعات التطوير العقاري - وذلك لضمان إمكانية التخطيط على نحو سليم للاحتياجات المستقبلية. فعلى سبيل المثال، تدعو استراتيجية هيئة أبوظبي للسياحة بصفة مباشرة إلى تحسين شبكات حافلات النقل العام لتصل إلى المواقع السياحية بصورة أكثر انتظاماً، كما تدعو الاستراتيجية لإصدار أنظمة جديدة لرفع مستوى الخدمات التي يقدمها قطاع سيارات الأجرة في الإمارة. ويتوجب على مطوري المساكن من القطاع الخاص أيضاً أن يطلعوا دائرة النقل على خططهم، كي تتمكن الدائرة من اتخاذ القرارات بالاستناد إلى توقعات سليمة عن التوزيع الجغرافي للطلب على وسائل النقل، إضافة إلى حجم الطلب وطبيعته.

● **هيئة أبوظبي للثقافة والتراث:** سوف تنصب أعمال هذه الهيئة الجديدة على تحسين مستوى المواقع الثقافية القائمة وتطوير مواقع جديدة، مثل المواقع التاريخية والمتاحف. ومن المتوقع أن تكون هذه الأماكن نقاط جذب مهمة للسياح، وبالتالي فإن دائرة النقل ستعمل بصورة

يتولى المركز مراقبة الانتقال إلى نظام جديد لسيارات الأجرة يرتكز على منح امتياز تشغيل سيارات الأجرة إلى عدد من الشركات المحلية المؤهلة. وسيحل النظام الجديد محل الممارسات المتبعة حالياً في امتلاك الأفراد سيارات الأجرة وتشغيلها حيث يمتلك 7,000 مواطن تقريباً سيارات أجرة ويعهدون بتشغيلها إلى سائقين وافدين لقاء رواتب وعمولة.

وقد تم طرح عطاء يهدف إلى اختيار سبع شركات لمنحها حقوق الامتياز حيث ستكون كل شركة مسؤولة عن إدارة وتشغيل 1,200 سيارة أجرة، ويتوقع أن تكون هذه الشركات جاهزة للعمل قبل نهاية العام 2007.

وتم اختيار بنك أبوظبي الوطني ليتولى إدارة "صندوق تعويض مالكي سيارات الأجرة" حيث سيقوم الصندوق بتحصيل مستحقات شهرية من شركات تشغيل سيارات الأجرة ليتم توزيعها بين الأفراد الذين كانوا يملكون سيارات الأجرة.

كما سيتم تعيين جهة مختصة خلال الربع الثاني من العام 2007 لتتولى اختبار سائقي سيارات الأجرة ووضع برنامج تدريبي لهم.

التنسيق

إن نجاح تنفيذ استراتيجية النقل في أبوظبي سيعتمد على مدى فاعلية التنسيق بين دائرة النقل وكافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

تستطيع دائرة النقل أن تطلق منتديات خاصة أو مؤتمرات تضم شخصيات فاعلة في قطاعات العقارات والسياحة والصناعة، بغرض تعريفهم بالخطط التنموية والتطويرية للإمارة واستطلاع آرائهم ووجهات نظرهم حيال تلك الخطط. وسوف يكون من شأن ذلك إتاحة الفرصة للتأكد من أن الإجراءات والعمليات الجديدة مفهومة على نحو تام، وبالتالي توفير الفرصة لتقييمها ودمجها ضمن القرارات المتعلقة بالتخطيط طويل الأمد لقطاع النقل. وسوف تشترك في عمليات التنسيق التي يتطلبها التخطيط لقطاع النقل جهات متعددة، نورد منها:

● **تخطيط المدن:** إن الهدف من وجود قطاع نقل فاعل هو تحقيق أعلى درجات الربط بين مختلف المواقع والأماكن، ولكن ذلك ليس غاية في حد ذاته. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تعمل دائرة النقل بصورة وثيقة مع القائمين على إعداد المخططات العمرانية الأساسية في مختلف أنحاء إمارة أبوظبي، للتأكد من أن القرارات المتعلقة بالتخطيط لقطاع النقل يجري تنسيقها بشكل ملائم.

● **مطورو العقارات من القطاع الخاص:** يجب أن تتوافر لدى دائرة النقل قنوات مفتوحة للتواصل مع شركات التطوير

وثيقة مع هيئة أبوظبي للثقافة والتراث لضمان إحاطة المسؤولين المعنيين في الدائرة بمواقع الأماكن الثقافية والسياحية والعدد المتوقع من الزوار، كي يكون بالإمكان توفير البنى التحتية اللازمة لتسهيل الوصول إليها.

● **دائرة الشؤون البلدية:** تحتفظ هذه الدائرة ببعض المسؤوليات التي لها انعكاسات على قطاع النقل، وبخاصة تلك المتعلقة بشبكات الطرق الداخلية، الأمر الذي يحتم صياغة فهم واضح للتوزيع القائم للمسؤوليات بين البلديات ودائرة النقل، كما أنه يحتم مراعاة الحاجة إلى تنسيق القرارات التي يتخذها كل منهما - للحد من الازدواجية وتجنب ظهور فجوات في عمليات توفير بني التحتية وخدمات النقل في مختلف أنحاء إمارة أبوظبي.

● **التعليم:** كما ذكر سابقاً، يجب أن تستند خطط إنشاء المؤسسات التعليمية - مثل المدارس والجامعات والكليات التقنية العليا - إلى توقعات ديموغرافية دقيقة، كما يجب مناقشة هذه الخطط مع صانعي القرار في قطاع النقل في الإمارة، للتأكد من استطاعة الطلاب الوصول بصورة ملائمة إلى هذه المواقع.

البيئة والصحة والسلامة المحافظة على الحياة البرية وحماية الإنسان

الهدف

تعد المحافظة على البيئة البرية والبحرية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة بالإمارات إرثاً خالداً للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. ورغم مساحتها الصغيرة نسبياً، تتمتع أبوظبي ببيئة غنية ومتنوعة. وهي موطن للعديد من الحيوانات البرية مثل الغزال العربي والطيور المهاجرة وأعداد لا حصر لها من الأسماك والكائنات البحرية. وتقوم هيئة البيئة في أبوظبي بحماية الحياة البرية الغنية والأوساط البيئية لضمان تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام في الإمارة، مما يعني على وجه التحديد دعم جهود المحافظة على البيئة على المدى الطويل وحماية صحة الإنسان وتوفير السلامة لكافة المقيمين.

وتقوم الهيئة بإعداد ومراقبة تطبيق المقاييس واللوائح المتعلقة بجودة الهواء والمحافظة على البيئة البحرية واستخدام المياه وتنقيتها وتلوث الأراضي واستصلاحها والحد من الضوضاء وإدارة النفايات والتنوع الحيوي والمحافظة عليه والصحة والسلامة المهنية والمواد الخطرة والتدقيق والمراجعة البيئية. وتحظى هذه الإجراءات الخاصة بالمراقبة والتنفيذ بأولوية واضحة في رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، لتعزيز مكانة أبوظبي كمدينة عالمية.

وسوف تحقق هيئة البيئة التميز في حماية البيئة والصحة والسلامة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان التنفيذ المسؤول والأمن لجميع الأنشطة داخل إمارة أبوظبي. ويعتبر الحرص على توفير بيئة نظيفة أحد العناصر الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في أبوظبي. وتتجلى فوائد هذا النهج في الحد من الأخطار والأعباء على الإمارة وتوضيح مسؤوليات الحكومة والقطاع الخاص.

وقد أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1975 هيئة اتحادية متخصصة في البيئة تتلخص مهامها في الإشراف على الشؤون البيئية. وتعاونت هيئة البيئة-أبوظبي وهي هيئة محلية تابعة لإمارة أبوظبي منذ تأسيسها في العام 1993 بشكل وثيق مع الهيئة الاتحادية للبيئة. وفي إطار عملية إعادة هيكلة الحكومة في إمارة أبوظبي، سوف يتم تحويل هيئة البيئة - أبوظبي إلى دائرة البيئة والحياة البرية، حيث سيعهد إليها بمسؤوليات إضافية لم يرد ذكرها في هذا المستند، بما في ذلك إدارة الغابات.

المساهمة في رؤية أبوظبي

من خلال مساعيه الحثيثة لتوفير كافة سبل الحياة العصرية لمواطني الدولة، أدرك المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ببصيرته الثاقبة أهمية العمل على حماية الحياة الطبيعية والمحافظة عليها من الاندثار. وتحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، التزم المجلس التنفيذي بحماية الحياة البرية العربية والعمل على توفير أسباب الصحة والسلامة - مع تطبيق أعلى المقاييس العالمية وبناء قطاع خاص فاعل وإنشاء بيئة تنظيمية تتسم بأعلى درجات الكفاءة والشفافية.

موجهات السياسة

رغم الإنجازات المتميزة التي حققتها هيئة البيئة في العديد من المجالات إلا أن مسؤولياتها الحالية توفر فرصاً إضافية لمزيد من النجاحات. إضافة لذلك، فإن دورها الجديد في الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة يعني ضرورة قيام الهيئة بتطبيق معاييرها المتطورة والفاعلة.

توضيح اللوائح وتطبيقها

تقوم الهيئة بإعداد المقاييس والأدوار والمسؤوليات المرتبطة بمجالات عملها وبمهام السلامة والصحة، وذلك لضمان توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للإنسان والبيئة، ولتأمين القطاع الخاص من الاضطلاع بمسؤولياته. وتتضمن الأولويات الأساسية للهيئة مكافحة تلوث المياه وتلوث الهواء وترشيد استخدام المواد الكيماوية في الزراعة.

جمع البيانات

تعمل الهيئة على تحسين قدرتها على جمع البيانات على نحو منسجم وثابت. ومن الواضح أنه كلما تطورت الأعمال، برزت الحاجة لبيانات جديدة. وعلى سبيل المثال، نجد أن المعلومات المتوافرة عن الأنظمة البيئية في أبوظبي محدودة وتتركز حول الجوانب الكيفية (أي الفصائل وتوزعها) وليس الكمية. وسوف يتغير ذلك بعد جمع المزيد من البيانات والتي ستستخدم لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن إدارة الأنظمة البيئية مستقبلاً.

ضمان النمو المستدام

إن النمو الصناعي والزراعي وما ينجم عنه من زيادة في أعداد السكان يشكل عبئاً إضافياً على البيئة بصورة لم يسبق لها مثيل، يضاف إلى ذلك مشاريع للطاقة وتحلية المياه التي يتم تنفيذها حالياً. كما تشهد المستشفيات توسعات هائلة مما يعني إنتاج كميات أكبر من النفايات الطبية والخطرة يضاف

- السياحة
- النفط والغاز
- الصناعة.

2. إعداد استراتيجيات حماية البيئة للإمارة

سوف تقوم استراتيجيات حماية البيئة في الإمارة بتحديد المواصفات ووسائل المراقبة والتطبيق في المجالات الرئيسية التالية:

- الهواء: مواصفات جودة الهواء في الأماكن المفتوحة، وتشمل نسبة الجزيئات؛ ومواصفات جودة الهواء في الأماكن المغلقة لمواقع العمل (وتشمل المصانع والمباني التجارية والمدارس والمستشفيات).

يجري العمل على مبادرات جديدة لاستكشاف واستغلال وقود أكثر نظافة مثل "الديزل الأخضر" وغاز طبيعي نظيف.

- المياه: حماية البيئة البحرية ومصادر المياه العذبة؛ مقاييس تصريف المياه، وإعادة استخدام المياه العادمة ومياه الري وحماية مصادر المياه الجوفية والمحافظة عليها.

من الأهمية بمكان تطوير نظم لمراقبة عمليات القياس والتقييم المستمر مع العلم بأن البيانات المتعلقة بمصادر المياه واستخدامات المياه لا تتوافر بصورة منتظمة.

- الأراضي: إدارة التلوث وحملات النظافة وإعادة استصلاح الأراضي الملوثة ومقاييس التصريف والتخلص من النفايات والمحافظة على التربة.

- الضوضاء: مواصفات البيئة المحيطة والمواصفات المهنية؛ والقيود على المعدات والمصانع والسيارات؛ وأماكن الترفيه.

- النفايات: النفايات المنزلية؛ النفايات الصلبة والنفايات الصناعية الخطرة والنفايات الطبية وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال؛ والتسلسل الهرمي لإدارة النفايات؛ وتعبئة النفايات؛ ووضع الملصقات والتخزين والنقل والمعالجة والتخلص من النفايات.

- التنوع الحيوي والمحافظة عليه: حماية عناصر التنوع الحيوي (النباتات والحيوانات) والمحافظة على المناطق والمواطن الخاصة للأحياء البرية والمائية.

تتحول الهيئة من التركيز على الأنواع والفصائل (الذي يتضح جلياً في البرامج السابقة مثل المحافظة على

إلى ذلك ازدياد عدد السيارات في أبوظبي بصورة ملفتة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي ظل التوسع الذي تشهده جهود زيادة الرقعة الخضراء وتشجيع الزراعة، ازداد استخدام مبيدات الآفات بصورة مكثفة. وفي مواجهة هذه التغيرات، فإن هيئة البيئة مهياً تماماً لكي تضمن أن جهود التحديث تسير جنباً إلى جنب مع سلامة وصحة السكان والبيئة.

تمكين الدوائر والهيئات الحكومية من إدارة البيئة والسلامة والصحة في كافة عملياتها

من خلال تطوير اللوائح والأنظمة، سوف تدعم هيئة البيئة الدوائر والهيئات الأخرى لإنشاء أقسامها الخاصة بالسلامة والصحة. وسوف تكون الهيئة أيضاً مصدراً لمراقبة القطاع الخاص وإعداد التقارير والتدريب والتصديق الذي سوف يعزز الإمكانات المرتبطة بالبيئة والصحة والسلامة في مختلف أنحاء الإمارة.

تأكيد ريادة أبوظبي في مجال التقنيات البيئية

حبا لله أبوظبي بمصادر هائلة من النفط والغاز إضافة إلى مصادر وافرة للطاقة المتجددة مثل الرياح والشمس. ورغم أن احتياجات الطاقة العالمية تستمر في الاعتماد في تخطيطها للمستقبل على المصادر الهيدروكربونية، إلا أن العديد من الدول تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة لديها. ومع انطلاق مبادرة "مصدر" للطاقة البديلة، يُتَظَر أن تقوم الإمارة بتلبية الاحتياجات في هذا المجال والعمل على تنويع مصادر الطاقة والتقنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح ضمن الدول الرائدة، ليس فقط في مجال النفط، بل أيضاً في مجالات الطاقة بشكل عام.

الاستراتيجية

أعدت الهيئة منظومة متكاملة من خطط العمل بالتشاور مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية من حكومة أبوظبي والحكومة الاتحادية والقطاع الخاص. وقد اشتملت خطط العمل على التوصيات الواردة من المنظمات الدولية. وأثناء إعدادها للأطر المتعلقة بالسلامة والصحة، قامت الهيئة بالتشاور مع شريحة واسعة من المؤسسات والأفراد والمنظمات غير الحكومية والعاملين في مجال الصحة العامة والسلامة وممثلي القطاعات الصناعية الرئيسية.

1. إنشاء إطار قانوني للبيئة والصحة والسلامة

تقوم الهيئة بإعداد إطار تنظيمي من خلال مجموعة من القوانين والسياسات العامة مركزة على القطاعات التالية:

- البناء والتشييد
- النقل
- الصحة
- الطاقة

- دعوة الخبراء للتحديث إلى الحكومة ومجموعات القطاع الخاص ووسائل الإعلام
- تنظيم حملات متخصصة مثل "نزلاء الفنادق الحريصون على البيئة".

4. مواصلة الإنجازات في حقل التنمية المستدامة

أعدت حكومة أبوظبي جدولاً زمنياً شاملاً للإنجازات المطلوب تحقيقها في كافة النواحي البيئية الرئيسية. ويقاس نجاح الهيئة على المدى الطويل بنظافة الهواء والأراضي والمياه التي يتمتع بها سكان الإمارة نتيجة للجهود المموسة مثل:

- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في ري أكثر من 30 مليون شجرة نخيل علاوة على الزراعة التجميلية
- تبني لوائح جديدة تتطلب قيام كل مشروع عقاري في أبوظبي بإجراء تقييم للأثار البيئية للمشروع
- خلط الرواسب الناتجة عن معالجة مياه الصرف الصحي مع النفايات الصلبة واستخدامها كسماد.

إضافة لذلك، سوف يتم السعي لتنفيذ الأمور التالية لتحقيق أهداف الحكومة في نواحي السلامة والصحة:

- سوف تطرح الهيئة نظاماً تفصيلياً للبيئة والصحة والسلامة بالإضافة إلى إطار ودليل للاختبار وعناصر التنفيذ الأخرى في ديسمبر من العام 2007
- في العام 2007 سوف تُعد الهيئة خطاً لنواحي البيئة والصحة والسلامة للقطاعات المختلفة.

5. دعم مبادرة "مصدر"

في أبريل من العام 2006، أطلقت حكومة أبوظبي مبادرة "مصدر" وهي عبارة عن برنامج متميز للطاقة البديلة والمستدامة أُعد لتعزيز مكانة أبوظبي كمزود مهم للطاقة في العالم.

وتهدف هذه المبادرة الاستراتيجية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

1. المساهمة في التنوع الاقتصادي لإمارة أبوظبي.
2. المحافظة على مكانة أبوظبي وتوسيع دورها في الأسواق العالمية المتطورة للطاقة.
3. تحويل أبوظبي من مستورد إلى مطور للتكنولوجيا.
4. تقديم مساهمة مهمة في التنمية البشرية المستدامة.

يعد "صندوق مصدر للتقنية النظيفة" وهو صندوق استثماري برأسمال يبلغ 250 مليون دولار أحد المقومات المهمة لمبادرة

السلاحف البحرية وأبقار البحر) إلى التركيز على منهج شامل يمكنها من الوقوف على أسباب استنزاف الحياة البرية ومعالجة تلك الأسباب والحد من أثارها.

يشمل هذا المجال التعاون الوثيق مع قطاع صيد الأسماك للخروج بتوقعات عن كميات الأسماك التي سيتم اصطيادها مستقبلاً ومراقبة الأصناف المهددة بالانقراض أو التي يتم صيدها بكميات كبيرة. ويشتمل ذلك أيضاً على البحث في الأضرار التي يسببها الإنسان وأثر الصيد على البيئة البحرية والتعريف بالفصائل الغريبة ومسببات التلوث والتحديات الأخرى.

- الصحة والسلامة المهنية والبيئية: مسؤوليات الموظف/ صاحب العمل؛ متطلبات التواصل والتشاور؛ متطلبات المعلومات؛ إدارة الصحة والسلامة في مكان العمل وإدارة الصحة العامة والسلامة؛ وتقييم المخاطر.

- المواد الخطرة: إدارة المواد الخطرة والسلع الخطيرة، والمعلومات الخاصة بها وفقاً للمواصفات الوطنية والمبادرات الدولية الموحدة (على سبيل المثال: البرنامج الدولي لسلامة الكيماويات التابع لبرنامج الأمم المتحدة البيئي UNEP).

- التدقيق والتنفيذ: إبداء الرأي حول التوقعات الخاصة بالمتطلبات التنظيمية ومنح موظفي هيئة البيئة في أبوظبي صلاحيات الضبط القضائي؛ وتقديم وجمع الأدلة وتسليم الإشعارات والظروف المخففة وتوفير محامي للدفاع؛ وتحديد المنشآت الصناعية الملتزمة وطبيعة العقوبات والحوافز المرتبطة بالالتزام البيئي.

3. إقامة مجتمع يتميز بالوعي البيئي

من الأقوال المأثورة للمغفور له الشيخ زايد "إن الحفاظ على البيئة ليس أمراً تختص به الحكومة أو المسؤولين بمفردهم، ويجب ألا يعتبر كذلك. إنها شيء يهمننا جميعاً." وعملاً بهذه المقولة، تسعى الهيئة لنشر الوعي البيئي بين مختلف الدوائر الحكومية ومؤسسات التعليم العالي ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية وجمعيات هواة الغوص. وتشمل جهود التوعية العامة:

- إنتاج أفلام فيديو وكتب عن الحياة البرية للأطفال والكبار
- تنظيم حملات توعية لصيادي الأسماك بلغات مختلفة مثل اللغات العربية والإنجليزية والأوردو والمالايالم
- إدارة حديقة الحيوان في العين والتخطيط لإقامة مركز تثقيفي داخل الحديقة

مصدر. وقد تم إنشاء هذا الصندوق لتحقيق عوائد على الاستثمارات في شركات التقنيات النظيفة والطاقة المستدامة.

في الحد الأدنى، سستيح مبادرة مصدر لإمارة أبوظبي إمكانية توظيف مواردها من الهيدروكربونات وخبرتها في أسواق الطاقة العالمية وتطبيقها على التقنيات المستجدة مستقبلاً. كما تسعى المبادرة إلى تعزيز مكانة أبوظبي كمركز عالمي للبحث والتطوير في مجال تقنيات الطاقة الجديدة مع الحفاظ على المركز المتميز للإمارة في قطاع الطاقة العالمي.

ستواصل حكومة أبوظبي دعمها لمبادرة مصدر والعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص لتعزيز دور الإمارة كمزود للطاقة في العالم.

وقد بادرت العديد من مؤسسات القطاع الخاص بإعلان التزامها بالتعاون من أجل تحقيق هذه النتائج في أبوظبي مثل: بريتش بتروليام BP وشل Shell وأوكسيدنتال بتروليوم Petroleum Occidental وتوتال للتقيب والإنتاج and Production TOTAL Exploration وجرنال إلكتروك GE وجودكو JODCO وميتسوي MITSUI وميتسويشي Mitsubishi ورولز رويس Rolls Royce.

التنسيق

استمرت هيئة البيئة بالتعاون مع العديد من المؤسسات الحكومية لتحديد وتطوير اللوائح والمقاييس بالإضافة إلى بحث إمكانية تطبيقها. وفيما يلي قائمة بأبرز المؤسسات المحلية والاتحادية المتعاونة في هذا المجال:

- هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
- وزارة الداخلية
- وزارة الزراعة والثروة السمكية
- الهيئة الاتحادية للبيئة
- دائرة النقل
- شركة بترول أبوظبي الوطنية - بشكل خاص في مشروع وقود الديزل الأخضر
- هيئة الصحة - أبوظبي
- جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
- هيئة أبوظبي للسياحة.

شؤون البلديات تفعيل دور المناطق وتنسيق النمو

الهدف

تحت القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، تعكف الإمارة حالياً على تنفيذ برنامج واسع لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي بمختلف جوانبه.

وقد تم إنشاء دائرة الشؤون البلدية في مايو 2007 لتحل محل دائرة البلديات والزراعة والتي اعتبرت منذ تأسيسها نقطة الارتكاز الرئيسية لكافة أنشطة التخطيط البلدية، وذلك بالإضافة إلى إشرافها على مشاريع الأشغال العامة في الإمارة. وتولت الدائرة مسؤوليات التخطيط داخل الإمارة وتسجيل الأراضي والمسكن والترخيص التجاري وتنمية الزراعة المحلية وإدارة الثروة الحيوانية والغابات وإنشاء الطرق وتأمين سلامة المنشآت الصناعية والصرف الصحي والصحة العامة والتخلص من النفايات.

وتهدف دائرة الشؤون البلدية إلى إدارة الخدمات البلدية بكفاءة عالية والتخطيط لتغطية الاحتياجات السكانية في المستقبل. ولهذه الغاية، سوف تقوم الدائرة بدور الجهة الرقابية المشرفة على الخدمات التي يعهد بتزويدها إلى القطاع الخاص حيث تم تعهيد بعض الخدمات الحالية للدائرة إلى القطاع الخاص. كما سيتم نقل المسؤوليات التنظيمية والرقابية المتعلقة بالقطاع الزراعي إلى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بشكل تدريجي على مدى العامين القادمين. وسوف تزيد عملية التطوير من كفاءة الأداء وترتقي بجودة الخدمات التي يحصل عليها المستهلكون في إمارة أبوظبي من مواطنين ومقيمين، وهو ما يمثل بداية عهد جديد على صعيد تزويد الخدمات البلدية.

المساهمة في رؤية أبوظبي

يُعد المجلس التنفيذي في أبوظبي الجهة الرئيسية الدافعة باتجاه إقامة جهاز حكومي يتسم بأعلى درجات الكفاءة والمسؤولية والمساءلة. وتسهم دائرة الشؤون البلدية بشكل مباشر في توفير الدعم لأعمال المجلس التنفيذي عن طريق:

- تخطيط مرافق البنية التحتية وإدارتها
- تمكين القطاع الخاص الآخذ في التوسع من أداء دور مهم في تزويد الخدمات البلدية
- تعزيز كفاءة وشفافية البيئة التنظيمية لتعزيز قدرة أبوظبي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة
- الإسهام في المحافظة على أمن البنى التحتية والمرافق العامة

- الاستفادة من العلاقات الدولية القوية والمتنوعة لتزويد الخدمات البلدية داخل الإمارة وتطويرها
- ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية
- الإسهام في المحافظة على تراث أبوظبي وثقافتها.

موجهات السياسة

يتمثل الدافع الرئيسي لتطوير عملية إدارة البلديات في الحاجة إلى تحقيق الكفاءة في الإدارة المحلية. وتعتزم الدائرة الجديدة للشؤون البلدية تحقيق الكفاءة المطلوبة من خلال تعهيد جميع الخدمات التي تُقدّم عبر الهيكل التنظيمي الحالي للبلديات.

وبالرغم من ذلك، فمن الضروري إدراك أن التعهيد لا يمثل بالضرورة عملية خصخصة للخدمات البلدية، نظراً لأن الحكومة سوف تستمر في تولي مسؤولية ضمان توفير خدمات فائقة الجودة على نحو منصف، حتى إذا لم تقم هي ذاتها بتنفيذ عمليات تزويد الخدمات.

كما أن قوة العمل الجديدة لدائرة الشؤون البلدية سوف تكون ذات طابع يسمح لمواطني الإمارة بتأدية دور أقوى وأكثر أهمية. وفي حين يشكل المواطنون نحو 20% من إجمالي الحجم الحالي لقوة العمل في الدائرة، فإن السنوات الخمس المقبلة سوف تشهد ارتفاع نسبة المواطنين العاملين في دائرة الشؤون البلدية إلى نحو 80%.

ويكمن الهدف النهائي الذي تتطلع الإمارة إلى تحقيقه في الارتقاء بجودة الخدمات البلدية وإحداث تخفيضات ملحوظة في التكلفة المتعلقة بها. فأسلوب التعهيد الذي يجري اعتماده من قبل دائرة الشؤون البلدية، يرمي للوصول - في نهاية المطاف - إلى توفير يتراوح بين 35% و 40% من التكلفة. وسوف يتم استحداث مؤشرات لتقييم الأداء - بغرض متابعة التطورات على صعيدي التكلفة والجودة - مع إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للعمل ضمن بيئة منظمة وخاضعة للرقابة.

وفي حين تسعى الحكومات عادة في البلدان الأخرى إلى إنجاز عمليات التغيير وإعادة الهيكلة ضمن إطار زمني يمتد من خمس إلى عشر سنوات، إلا أن دائرة الشؤون البلدية تحتاج إلى التحرك بسرعة تفوق ذلك، نظراً للنمو الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي تشهده أبوظبي. وعلى هذا الأساس، سوف يتم تنفيذ عمليات التغيير على وجه السرعة، وستقوم الدائرة بتعبئة الموارد التي تحتاج إليها لتحقيق هذه النتائج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة.

الاستراتيجية

إن الاستراتيجية الهادفة للوصول إلى الكفاءة والتغييرات المطلوبة سوف تتحقق من خلال الآتي:

- تأسيس دائرة جديدة للشؤون البلدية
- إنشاء ثلاثة مجالس بلدية إقليمية وإدارات بلدية للمنطقة الغربية والعين وأبوظبي
- إقرار تنظيمي من القوانين واللوائح لإدارة عمليات تزويد الخدمات البلدية
- إعادة توزيع بعض المهام المتعلقة بالخدمات على الدوائر والهيئات الأخرى المهيئة لتزويدها على نحو أفضل
- تكوين شركات مع القطاع الخاص
- استحداث نظام لإدارة المشتريات والعقود يتيح إمكانية الإدارة الناجحة لأنشطة التعاقد
- إيلاء قضية التوطين أهمية قصوى ضمن دائرة الشؤون البلدية.

ولن تحتفظ الدائرة الجديدة للشؤون البلدية بمهام واسعة على صعيد توفير الخدمات، ولكنها سوف تعمل على صياغة قوانين ولوائح تنظيمية لتزويد الخدمات البلدية كما أنها ستشرف على إدارة المشتريات والعقود فيما يتعلق بمزودي الخدمات من القطاع الخاص.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم اختيار الشركاء من القطاع الخاص لتزويد الخدمات وفقاً لمجموعة جديدة من المعايير التي ستأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية والخبرات في مجال تزويد الخدمات والمنهج المقترح للتوظيف، إذ ستحظى الشركات التي توظف المواطنين بالأفضلية.

ويجري حالياً العمل على تنفيذ هذا النمط الاستراتيجي في العمل، فعلى سبيل المثال:

- سوف يُعهد إلى القطاع الخاص حصرياً بالأعمال المتعلقة بجمع النفايات الصلبة والتخلص منها - وفي هذا الإطار تم الانتهاء من أعمال الخصخصة في العام 2006
- كما شملت الخصخصة قطاع الصرف الصحي حيث تم تحويل مهمة إدارة نظام الصرف الصحي إلى هيئة مياه وكهرباء أبوظبي التي تحظى باستعداد أفضل لتطوير هذا النظام في السنوات المقبلة
- يجري في الوقت الحالي تعهيد خدمات صيانة الحدائق العامة وسيكتمل هذا المشروع في النصف الثاني العام 2007.

نموذج المنطقة الغربية للتنمية

في أغسطس من العام 2006، تمت إعادة هيكلة نظام إدارة المنطقة الغربية في أبوظبي بغرض تأسيس مجلس بلدي ومجلس استشاري لـ "مجلس تنمية المنطقة الغربية". ويتيح هذا النهج نموذجاً يمكن الاحتذاء به لإعادة تنظيم البلديات الثلاث في إمارة أبوظبي.

المجلس البلدي للمنطقة الغربية: يتكون من 16 عضواً تحت إشراف رئيس دائرة الشؤون البلدية. ويتم اختيار الأعضاء من مختلف المدن في المنطقة الغربية، لضمان مستوى أوسع من المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات.

المجلس الاستشاري لمجلس تطوير المنطقة الغربية: يتكون من خمسة أعضاء يمثلون قطاع الأعمال والمستثمرين في المنطقة، إضافة إلى سبعة أعضاء يمثلون جهات حكومية، بالإضافة إلى المدير العام لمجلس تنمية المنطقة الغربية.

وتتلخص المسؤوليات الرئيسية للمجلس الاستشاري في الآتي:

- التعريف بالمنطقة الغربية كنموذج يُحتذى به للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تذليل الصعوبات المتعلقة بالتوظيف والتشغيل
- تطوير مهارات الموارد البشرية المحلية
- إرساء الحوافز اللازمة لجذب أصحاب الخبرات إلى المنطقة الغربية
- تعزيز الاستثمار والتنوع الاقتصادي عبر تأسيس قطاعات وصناعات جديدة في المنطقة الغربية
- تمثيل القطاعين العام والخاص مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الخاص الذي ينبغي أن يؤديه كل منهما على صعيد تطوير اقتصاد المنطقة.

وسوف يعمل المجلس البلدي والمجلس الاستشاري سوياً بغرض الدفع نحو إطلاق أنشطة تنمية ناجحة ومستدامة في المنطقة الغربية، لتحسين مستويات المعيشة وإتاحة فرص التطور الوظيفي وتعزيز الخبرات المحلية والإسهام في تزويد الإمارة ببنية تحتية متقدمة.

وترتكز استراتيجية تطوير المنطقة الغربية التي تنتهجها إمارة أبوظبي إلى أربعة عناصر رئيسية، هي:

1. المقيمون
2. الشركات
3. البنى التحتية
4. التعريف بموارد المنطقة

التنسيق

يُعتبر المجلس التنفيذي الجهة الرئيسية الموجهة لعملية التطوير على صعيد إدارة البلديات. ويجري حالياً التنسيق مع الجهات الأخرى المؤهلة بشكل أفضل على توفير بعض الخدمات البلدية. وسوف تكتمل قبل نهاية العام 2007 إعادة توزيع بعض الخدمات البلدية على الدوائر والهيئات الأخرى.

إن استحداث الدائرة الجديدة للشؤون البلدية وتأسيس ثلاثة مجالس بلدية إقليمية وإدارات بلدية، سوف يكون له أثر مهم في تحقيق رؤية الإمارة الهادفة إلى زيادة مستوى الاعتماد على القطاع الخاص في تزويد الخدمات الحكومية.

وينبغي على البلديات التنسيق بصورة فاعلة مع مجموعة من الجهات العامة والخاصة للتأكد من توفير الخدمات بأسلوب متكامل. فعلى سبيل المثال:

- يجب على البلديات التنسيق مع هيئة مياه وكهرباء أبوظبي، وذلك فيما يتعلق بخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي. ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة نظراً لأن البلديات لا تزال مسؤولة عن خدمات معينة مثل مكافحة الحشرات التي تعتمد إلى حد كبير على أنظمة الصرف الصحي الفاعلة
- سوف يكون لمشاريع التطوير العقاري أثر مهم بالنسبة للطلب على الخدمات البلدية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للطلب على تلك الخدمات. ويتوجب على البلديات التأكد من تزويدها بالمعلومات الكاملة والضرورية من القائمين على التخطيط العمراني من القطاع العام وشركات التطوير العقاري من القطاع الخاص، كي تتمكن من التخطيط بشكل متكامل بشأن تزويد مرافق البنية التحتية والخدمات البلدية
- يمكن للبلديات أن تسعى - من خلال دورها التنظيمي - إلى أن يكون لها أثر ملموس على بيئة الأعمال ومستوى الجاذبية والأمان للاستثمار في إمارة أبوظبي. ولهذا السبب، فإنه من الضروري أن تهتم البلديات بالتنسيق مع دائرة التخطيط والاقتصاد ومجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي للتأكد من تأسيس الأطر الرقابية وتنفيذها بما يتوافق مع هدف تحقيق التنوع والنمو الاقتصادي المستدام

- وبالمثل، سوف يكون للخطة المتعلقة بالسياحة وبمشاريع تطوير المساكن الخاصة أثرها الملموس على الطلب بالنسبة للخدمات البلدية، وأيضاً فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للطلب على تلك الخدمات. ويجدر بالبلديات التأكد من وجود إلمام تام لديها بالمعلومات الضرورية

ولقد شكل تأسيس المركز المتكامل للخدمات الحكومية - المعروف بالاسم "تم" والذي يوفر إمكانية إنهاء المعاملات الحكومية من خلال موقع واحد - الخطوة الأولى ضمن استراتيجية التطوير التي انطلقت في سبتمبر من العام 2005.

مجلس تنمية المنطقة الغربية

تأسس مجلس تنمية المنطقة الغربية في مايو من العام 2006 بموجب القانون رقم (12) للعام (2006) الصادر عن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي. ووفقاً لهذا القانون، فإن مجلس تنمية المنطقة الغربية يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويهدف إلى:

- مراجعة وتقييم البيئة الاستثمارية والاقتصادية والقانونية في المنطقة، وتقديم المقترحات حيال البرامج والمشاريع والتشريعات اللازمة لدفع عجلة التنمية
- تقديم المقترحات للأمانة العامة للمجلس التنفيذي حيال سبل دعم الاستثمارات وجذبها إلى المنطقة
- تفعيل دور القطاع الخاص في المشاريع الاقتصادية، وذلك بالتنسيق مع القطاع العام
- الأخذ بمشورة المستثمرين وممثلي الشركات المهتمين بالمنطقة فيما يتعلق بإعداد الدراسات وصياغة التوصيات للأمانة العامة للمجلس التنفيذي
- توفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين بوجه عام، لتعزيز فرص العمل لسكان المنطقة
- التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة لتسهيل إجراءات الترخيص اللازمة للمستثمرين وممثلي الشركات
- اقتراح المبادرات لتطوير البنية التحتية في المنطقة، وذلك بالتعاون مع الجهات العامة ذات الصلة
- اقتراح فرص تدريبية لتعزيز مهارات الموارد البشرية المحلية بما يتلاءم مع متطلبات الوظائف الشاغرة
- تقديم المشورة بشأن المشاريع المقترحة للمنطقة الغربية من قبل جهات حكومية أخرى.

وتُعد مبادرات المنطقة الغربية ذات فوائد جمة، نظراً لما تبرزه من منهج حديث وفاعل حيال قضيتي تطوير البلديات وإدارتها؛ وهو منهج سوف يطبق - وفقاً لما هو ملائم - على المناطق البلدية الثلاث في إمارة أبوظبي.

من هيئة أبوظبي للسياحة ومطوري المشاريع السياحية العامة والخاصة والجهات الأخرى ذات الصلة، كي يكون بالإمكان التخطيط على نحو متكامل لتزويد مرافق البنية التحتية والخدمات البلدية

- في حين تتولى دائرة النقل المسؤولية النهائية حيال التخطيط لقطاع النقل في الإمارة، فإن البلديات ما تزال تحتفظ بالمسؤولية إزاء بعض قرارات النقل، وبخاصة فيما يتعلق بشبكات الطرق الداخلية. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يكون التنسيق المتواصل السمة البارزة للشراكة في العمل بين البلديات ودائرة النقل. وسوف يكون من شأن ذلك الحد من الازدواجية في الأنشطة، كما أنه سيمنع ظهور فجوات في عمليات تزويد الخدمات ومرافق البنية التحتية المتعلقة بالنقل في إمارة أبوظبي.

خدمات الشرطة والطوارئ المحافظة على مجتمع آمن

الهدف

- المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة
- تطوير الموارد في الإمارة
- المحافظة على قيم إمارة أبوظبي وثقافتها وتراثها
- مواصلة الإسهام في توثيق عرى الاتحاد بين إمارات الدولة.

وتؤدي شرطة أبوظبي دوراً محورياً في المحافظة على مستوى الأمن الذي يجعل من أبوظبي أكثر المدن الحديثة أماناً في العالم. كما أنها مكلفة أيضاً بالمحافظة على الحالة الأمنية المستقرة لتدعم النمو الذي تشهده الإمارة حالياً نتيجة للنشاط الاقتصادي المتزايد.

وتدرك القيادة الرشيدة أن خدمات الشرطة والأمن لا تُشكل سوى جزءاً صغيراً من عناصر الأمن الدائم في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن الناحية التاريخية، فإن الأمن الذي تتعم به دولة الإمارات العربية المتحدة يعود الفضل فيه إلى حد كبير إلى وجود نظام حكومي جدير بالاعتماد عليه والثروة الاقتصادية وسكان من خلفيات ثقافية متعددة، وعلاقات دولية متنوعة تقوم على الدبلوماسية والمصالح التجارية. وبهذه الكيفية يتحقق الأمن من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وليس فقط بفضل الشرطة وقوات الأمن.

ولهذا تولي القيادة العامة لشرطة أبوظبي اهتماماً كبيراً بالرؤية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لإمارة أبوظبي وتحرص على تحقيقها بطريقة سلمية وشاملة ومستدامة.

موجّهات السياسة

تعتبر القيادة العامة لشرطة أبوظبي قوة ناجحة. ولا شك في أن نجاحها في بسط الأمن والاستقرار في فترات يشهد فيها المجتمع تغيرات متسارعة يعتبر إنجازاً جديراً بالتنويه.

إن الاحتياجات المستقبلية للشرطة في أبوظبي، كما هو الحال في العديد من الدول في منطقة الخليج العربي، ترتبط بأربعة تحديات اجتماعية هي:

1. إدارة الاحتياجات المتنامية للمجتمع

يفرض النمو الاقتصادي السريع لإمارة أبوظبي على الشرطة تقديم خدمات الشرطة والطوارئ وخدمات مراكز الإصلاح لمجتمع يتألف من أفراد من خلفيات ثقافية وحضارية متباينة. إن الطلب على خدمات الشرطة والطوارئ سوف يرتفع في السنوات المقبلة مع استمرار النمو السكاني في الإمارة، وسوف تحتاج خدمات الشرطة بدورها إلى التطور لتلبية هذه الاحتياجات

تعتبر معدلات الأمن والسلامة في أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة من بين الأعلى في العالم. وقد ظلت الإمارة، بفضل قيادة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ومن بعده صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، تنعم لفترات طويلة بالأمن والاستقرار الاجتماعي وانخفاض معدلات الجريمة.

وتعمل القيادة العامة لشرطة أبوظبي في تعاون وثيق مع كافة الدوائر الحكومية في أبوظبي للتأكد من توافر الأمن والاستقرار للمجتمع والحد من الجريمة والمساهمة في تحقيق العدالة على نحو يكفل لها الفوز بثقة الجمهور.

وعلى وجه التحديد، تضطلع القيادة بمسؤولية تقديم خدمات الشرطة وخدمات الطوارئ وإدارة مرافق الإصلاح. وتتبع القيادة العامة للشرطة لوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تتمتع أبوظبي بدرجة عالية من الأمن الداخلي، وقد ظلت بحمد الله بمنأى عن أعمال الإرهاب التي ابتليت بها بلدان أخرى في شتى أنحاء العالم. ولذلك فإن خدمات الشرطة والطوارئ ومراكز الإصلاح تعكس الاحتياجات الخاصة للمجتمع المحلي وتختلف بصورة مميزة عن البلدان الأخرى في العالم التي ترتفع فيها معدلات الجريمة إذا ما قورنت بأبوظبي.

وتتمثل الرؤية الشاملة للقيادة العامة لشرطة أبوظبي بأن تصبح خلال خمس سنوات قوة الشرطة الأكثر كفاءة وفاعلية في كافة عملياتها.

المساهمة في رؤية أبوظبي

يتولى المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي مسؤولية توجيه الحكومة نحو الوصول لأعلى مستويات الكفاءة والتخلي بأرفع درجات المسؤولية. وفي هذا الإطار تتمثل مهمة المجلس في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإشراف على تطبيقها لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإمارة أبوظبي.

وتشتمل رؤية أبوظبي على توافر مجتمع آمن واقتصاد مُفتوح ونشط مؤسس على الدعائم التالية:

- خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وبنية تحتية متطورة
- قطاع خاص فاعل ومؤثر
- إقامة اقتصاد مرتكز على المعرفة المستدامة
- بيئة تشريعية تتسم بالكفاءة والشفافية
- استقرار أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي

- إدخال المزيد من الخدمات الإلكترونية الإضافية.

وسوف تظل هذه المبادرات المحرك والموجه للسياسات والجهود الرامية لتحسين خدمات الشرطة والأمن في أبوظبي. وبالإضافة إلى ذلك، وجّه صاحب السمو رئيس الدولة القيادة العامة للشرطة بالنظر في مدى قدرتها على التعامل مع التغيرات التي تحدث في الإمارة. وفي إطار هذه المراجعة سوف تتم دراسة مدى فاعلية وكفاءة الخدمات الشرطة ومدى استعداد الإمارة للتعامل مع حالات الطوارئ الخطيرة أو غير المتوقعة، إضافة إلى دراسة وضع القيادة العامة لشرطة أبوظبي كجزء من وزارة الداخلية لتحديد ما إذا كان من الأفضل أن تصبح دائرة حكومية تابعة لأبوظبي.

وسوف يشكل ذلك جزءاً من المراجعة التي تجري حالياً لحكومة أبوظبي بهدف المحافظة على مستوى العيش داخل الإمارة وتحسينه.

الاستراتيجية

خطة النقاط السبع

اعتمدت القيادة العامة لشرطة أبوظبي خطة من سبع نقاط لتحقيق هدفها بأن تصبح قوة شرطة فاعلة في واحدة من أكثر بلدان العالم أماناً. وتتطلب الخطة أن تحقق خدمات الشرطة والطوارئ والإصلاح ما يلي:

1. تركيز جهود العمليات في المحافظة على الاستقرار والحد من الجريمة ونشر الطمأنينة والأمن داخل مجتمع أبوظبي

ويتضمن ذلك نشر الثقة بين أفراد المجتمع وجعل طرق أبوظبي أكثر سلامة للجميع.

2. بناء الثقة والطمأنينة من خلال التشاور والحوار

لتحقيق ثقة المجتمع بسيادة القانون، لا بد أن تقوم الشرطة بشرح خططها وأعمالها ونجاحاتها بطريقة فاعلة سواء داخلياً أو خارجياً. ويتضمن ذلك تحديد الأهداف وتوقعات الأداء من جانب الموظفين والقيادة العامة للشرطة ككل.

3. تحسين جودة خدمات الشرطة والطوارئ والتأهيل

ويتطلب ذلك تركيزاً أكثر على النتائج والتحسين المستمر في تقديم الخدمة من قبل القيادة العامة للشرطة. ويعتمد تنفيذ هذا العنصر على مراجعة الأداء بصورة دقيقة وجودة عمليات المراجعة للتعرف على المجالات والنواحي التي تحتاج إلى تحسين. وعلى وجه الخصوص تسعى القيادة إلى الحصول على شهادة الجودة العالمية أيزو 9001:2000 لأنظمتها في إدارة الأداء.

4. تحقيق أفضل قيمة في تقديم الخدمات

تعتمد القيادة العامة للشرطة على التمويل الحكومي وتسعى لتحقيق أقصى درجات الفاعلية في الأداء، واستخدام الموارد بكفاءة أفضل لتحقيق درجة أعلى من المسؤولية من جانب القطاع العام في إدارة خدمات الشرطة والأمن.

المتغيرة. وعلى وجه الخصوص، يتطلب النمو المستمر في أعداد السكان وتغير النسيج الثقافي لسكان أبوظبي أن يعيش هؤلاء الأفراد المنحدرين من خلفيات ثقافية مختلفة في تجانس في هذا البلد الذي استضافهم. وسوف يتطلب أيضاً تقديم خدمات الشرطة إلى هذه المجتمعات بطريقة فاعلة وملأمة حضارياً تراعي حقوق الإنسان.

2. الاستجابة للمتغيرات في الأمن الدولي

تتمتع إمارة أبوظبي باستقرار دائم. ولهذا الغاية، فإن أبوظبي تسعى دائماً إلى اتخاذ الاحتياطات المناسبة والتحسب لأي احتمالات لوقوع حوادث تهدد الاستقرار. وتقوم وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تشكل القيادة العامة لشرطة أبوظبي جزءاً منها، بإدارة الأمن على مستوى الإمارة. وتتسق القيادة العامة لشرطة أبوظبي جهودها كجزء من منظومة الأمن الوطني على مستوى الدولة لغايات التخطيط لمواجهة الكوارث وجمع البيانات الاستخباراتية لمنع وقوع أعمال إجرامية خطيرة.

3. تحسين سلامة الطرق

في ضوء ازدياد أعداد الوفيات نتيجة الحوادث المرورية في طرق الإمارة يتطلع المواطنون والمقيمون في أبوظبي إلى تحسينات في سلامة الطرق. ويقع على عاتق القيادة العامة للشرطة في أبوظبي دور مهم في هذا الصدد من خلال خدمات الشرطة وتقديم المشورة بشأن السياسات وتثقيف الجمهور.

4. تعزيز قوة الشرطة بكوادر مهنية

كشفت المسوحات التي أجريت في السنوات الأخيرة على العاملين في القيادة العامة لشرطة أبوظبي أن أعداداً منهم تنقصهم المهارات الكافية في القراءة والكتابة والاتصال وقد واجهت القيادة، صعوبة في سد حاجتها من المجندين وبخاصة بين المواطنين الإماراتيين كما تواجه تحديات في اجتذاب العدد الكافي من المجندين لتلبية احتياجات الإمارة من الخدمات الشرطة.

وفي العام 2004، وقبل إعادة هيكلة الحكومة واستجابة لهذه الأولويات الأربع للمجتمع، بادرت القيادة العامة للشرطة في أبوظبي بتحديث عمليات الشرطة وخدمات الطوارئ ومرافق الإصلاح والتأهيل. وقد تمت عملية التحديث لتطوير خدمات الشرطة بحيث تلبى احتياجات النمو الاقتصادي والمجتمعي المتسارع. وتمثل المبادرات الأساسية في:

- تأسيس فريق من كبار الخبراء الاستشاريين الدوليين
- إعداد "خطة خمسية استراتيجية للتنمية" تتكون من رؤية وقيم مجتمعية وخطة من سبع نقاط تركز على الأهداف الاستراتيجية
- إعادة صياغة الهيكل التنظيمي بإضافة فروع جديدة ووضع وصف وظيفي محدد لكل واحد من العاملين
- التدريب وتحسين قدرات الشرطة
- رفع كفاءة مراكز ومرافق الشرطة

- إدخال نظام ترخيص مؤسسات القطاع الخاص لتقديم خدمات الأمن في الفعاليات الاجتماعية أو حفلات الزواج أو نقل الأموال والتي كانت شرطة الإمارة تزودها من قبل
- تكليف مؤسسات من القطاع الخاص بتقديم خدمات تعليم قيادة السيارات وهي خدمات كانت في السابق تضطلع بها شرطة أبوظبي بنفسها.

المجلس الأعلى للأمن الوطني

تم بموجب القانون الاتحادي رقم (17) للعام (2006) الصادر تأسيس المجلس الأعلى للأمن الوطني. ويترأس المجلس الأعلى للأمن الوطني صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة وحاكم أبوظبي. وسيتولى المجلس الأعلى للأمن الوطني مسؤولية التخطيط والتنسيق المستمر لمختلف الدوائر الحكومية بجميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة للتأكد من استمرار بسط الأمن في الدولة وذلك بطريقة منسقة.

التنسيق

تقوم القيادة العامة للشرطة في أبوظبي، بصفتها مزود الخدمات الشرطية وخدمات الطوارئ وإدارة مرافق الإصلاح، بخدمة احتياجات مجتمع الإمارة بأكمله. واستجابة لهذه الاحتياجات يتطلب الأمر التنسيق مع معظم الدوائر الحكومية إن لم يكن معها كلها، وتدرج القيادة العامة الحاجة إلى التعاون الوثيق مع العديد من الجهات الحكومية.

وعلى وجه التحديد تتواصل القيادة العامة بصورة مباشرة مع الجهة المشرفة عليها، وهي وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال وزارة الداخلية تتفاعل القيادة العامة مع جهاز أمن الدولة والقوات المسلحة والمجلس الأعلى للأمن الوطني.

وستعمل القيادة داخل الإمارة بصورة أوثق مع:

- دائرة النقل في ضمان سلامة الطرق وتحسين سلوك السائقين
- هيئة الصحة - أبوظبي في التخطيط للحد من عدد ضحايا حوادث الطرق
- مجلس أبوظبي للتعليم في الترويج للخدمات الشرطية والطوارئ بمنح حوافز توظيف مجزية لخريجي المدارس والجامعات واستخدام التعليم لخلق احترام أكبر للسلامة العامة وسلامة المجتمع
- دائرة الشؤون البلدية في تحديد أماكن وجود خدمات الشرطة والطوارئ في الإمارة
- هيئة أبوظبي للسياحة في تزويد الخدمات الشرطية والطوارئ لتلبية احتياجات الأسواق السياحية التي يتوقع أن تشهد المزيد من التوسع
- دائرة القضاء لتحسين وعي العامة واحترامهم للقانون.

5. تنمية القدرات لدى أفراد الشرطة والطوارئ وخدمات الإصلاح

وعلى وجه التحديد تعنى هذه الاستراتيجية بتحديد القادة الواعدين في القيادة العامة للشرطة وتزويدهم بالتدريب اللازم والمساندة والرعاية لتنمية قدراتهم.

6. تعزيز روح الأمانة والقيم الأخلاقية والاستقامة بين الهيئات والأفراد

يتطلب هذا العنصر من القيادة أن تضع مقاييسها للسلوك وأن تحدد السبل للتعامل مع المخالفات بطريقة فاعلة. وتدرج القيادة بأن الأمانة والخلق القويم هما حجر الأساس الذي يجب الارتكاز عليه القيادة في بناء مستقبلها التنظيمي.

7. توفير المعدات والمباني والتقنية لتقديم خدمات تتسم بالفاعلية والكفاءة

يجب أن تستوفي مباني وتقنيات القيادة وزي موظفيها الرسمي ومركباتها ومعداتها الأخرى متطلبات قوة الشرطة الرائدة في القرن الحادي والعشرين.

ولتحقيق هذه المتطلبات الاستراتيجية السبعة، عهدت القيادة العامة إلى أحد كبار الضباط بمسؤولية الإشراف على تخطيط العمليات. ويتطلب الأمر إعداد خطط أداء سنوية لتقييم الإنجاز في كل عنصر من العناصر السبعة، وسترتبط قرارات التمويل السنوية للمستقبل بتنفيذ كل استراتيجية من هذه الاستراتيجيات بنجاح.

وتمثل كل نقطة من النقاط السبع هدفاً استراتيجياً سوف يتم تنفيذه على مدى خمس سنوات كجزء من خطة التنمية الاستراتيجية الشاملة. وسوف يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تأسيس سبع استراتيجيات مماثلة في المجالات التنظيمية. وفي كل سنة مالية تالية سوف تكون هناك خطة تنمية خاصة بقوة الشرطة لتحديد الكيفية التي يتعين أن تتبعها القيادة نحو تحقيق رؤيتها للسنوات الخمس والمبنية على أن تصبح قوة شرطية ذات فاعلية عالية من خلال تلك الاستراتيجية.

التعهد

تتجه القيادة العامة لشرطة أبوظبي أيضاً نحو تبني مبادئ إعادة هيكلة الحكومة بأكملها والتي تهدف للحد من دور الحكومة كمزود للخدمة وزيادة استخدام مزودي الخدمات من القطاع الخاص وتركيز جهود الحكومة على الدور التنظيمي. ويمكن قراءة المبادرات الخاصة التي توضح الالتزام بإعادة هيكلة الحكومة بأكملها من خلال:

- تكليف مزود عالمي من القطاع الخاص لتقديم خدمات مكافحة الحرائق
- مشاركة القطاع الخاص في خدمات تدريب الشرطة والمستعدة من خبرات قوات الشرطة في المملكة المتحدة وكندا